معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثاني - نوفمبر 2017

وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة
الدكتور فالح العزب :
«أنا نصير القضاء ولم نأتي إلا لخدمة هذا المرفق»

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
المستشار عويد الثويمر :
«الدعامة الأساسية للبناء القانوني للدولة لا تزال تتمثل في هذا الدستور »

لمسة وفاء وعرفان
للمغفور له بإذن الله تعالى
المستشار
سالم
عوض محمد
الخضير

إعداد قطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الثاني
نوفمبر 2017

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

4 اللقاء التنويري للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام.

8 توقيع ثاني مذكرة تفاهم وتعاون محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والفتوى والتشريع.

10 اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

28 الكويت تحتفل بمرور خمسة وخمسين عاماً على ذكرى الدستور الكويتي.

FOLLOW US

Kijs_gov_kw

kijs.kw

kijs.gov.kw@gmail.com

www.kijs.gov.kw.com

22457665 - 22457663

اللقاء التنويري للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام

حرصا من معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة الدكتور/فالح العزب، على التواصل مع السادة الباحثين القانونيين المرشحين للعمل بالنيابة العامة، نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لقاءً تواصلياً حضره بالإضافة إلى معالي الوزير، مدير المعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر، و مستشار وزير العدل الأستاذ/ فيصل الغريب.

حيث استهل المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير المعهد الحديث والترحيب بمعالي الوزير والأستاذ/ فيصل الغريب والسادة الباحثين القانونيين المرشحين للعمل بالنيابة العامة -المتدربين بالمعهد- وأكد على حرص معالي الوزير على هذا اللقاء من أجل التواصل مع سواعد القضاء الوطني في المستقبل، و في هذا الإطار رحب معالي الوزير بالحضور وبالدور المتميز الذي يقوم به المعهد في التدريب وتكوين أعضاء النيابة العامة والسادة القضاة، وهو تدريب عميق يعكسه أدائهم المتميز في إحقاق العدالة والذود عن الحريات، إضافة إلى ما توليه القيادة السامية من اهتمام وتقدير للسلطة القضائية وأثناء اللقاء نقل معالي الوزير للحضور كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، حيث أخبره بعد أداء القسم وتولي الحقيبة الوزارية بأن القضاة لهم كافة الصلاحيات ولا تتركوهم في حاجة لشيء ولن نسمح لأحد أن يهين القضاء وسلطته أو أن يتعرض له من قريب أو بعيد، ونتيجة هذا الحرص الكبير من القيادة العليا أوضحت منذ اليوم الأول لتولي الوزارة «أني نصير القضاء ولم نأتي إلا لخدمة هذا المرفق»، فالسلطة القضائية هي المستمرة والمستقرة بينما نجد السلطة التنفيذية والتشريعية متغيرة، كما شدد معاليه على أن الاستقرار والاستمرار يتطلبان ضخ دماء كويتية وهو ما سيتم بالمستقبل القريب حيث أنه لأول مرة في تاريخ الكويت تم قبول دفعة تضم 94 من الباحثين وهو ما اعتبره معالي الوزير وسام على صدره كما بين بأنه تم تقليص مدة الترقيات للوصول إلى منصب مستشار من 25 إلى 18 سنة، وشدد معاليه على أهمية الدور الذي تختص به النيابة العامة في ممارسة الدعوة العمومية باسم المجتمع وعلى دور المعهد في التدريب والتكوين بشقيه التأسيسي والمستمر.

الإفتتاحية

في ذكرى مرور خمسة وخمسون عاماً على إصدار الوثيقة الدستورية في نوفمبر عام 1962، لا يزال هذا الدستور يمثل الدعامة الأساسية في البناء القانوني للدولة، إذ تتصدر أحكامه وقواعده غيرها من القواعد القانونية الأدنى مرتبة، ويتعين أن تجرى جميع أعمال وتصرفات السلطات العامة والأفراد في دائرة هذه القواعد إلتزاماً بمبدأ سمو الدستور الذي يرتبط به مبدأ الشرعية ويعتبر أحد مظاهره، فمن مقتضيات هذا المبدأ بما يفرضه من خضوع السلطات العامة والمواطنين دون استثناء لأحكام القوانين المعمول بها في الدولة، واحترامهم لها أن يتقيد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى، وذلك حتى تأتي التشريعات في تدرجها متوافقة ومتآلفة في إطار البناء القانوني للدولة برمته، والأساس في هذا التوافق والتألق هو انسجام هذه التشريعات جميعها مع أحكام الدستور، باعتبارها أسمى وأعلى القواعد القانونية في الدولة.

ومن أجل تكريس هذا التوجه الدستوري المشرق للآباء المؤسسين في مواءمة فريدة ما بين مقومات الحياة الدستورية العصرية والقيم السامية والمشرقة للتراث الكويتي الأصيل، أنشأت المحكمة الدستورية بموجب القانون رقم 1 لسنة 1973م، والتي حملت منذ إنشائها لواء الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، وأرست العديد من المبادئ في مجال الشرعية الدستورية فيما صدر من أحكامها وقرارتها التفسيرية الملزمة، وكان قضاتها الأجلاء بمثابة الرعيل الأول الذين تواترت أحكامهم على كفالة حقوق المواطنين وحرياتهم وأصبحت هذه الأحكام مرجعاً لكل باحث أو مشتغل بالقانون والقضاء.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا التنويه بهذه الذكرى العزيزة كتأكيد على سمو الشرعية الدستورية وفق ما أرساه الدستور من قواعد وأصول يقوم عليها نظام الحكم، وإقراره للحريات والحقوق العامة، وكفالته للضمانات الأساسية وتحديده للوظائف والصلاحيات الضابطة لكل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كل هذا ضمن مسار دستوري قضائي تعزز أخيراً بفضل التعديلات التي أدخلت على القانون الصادر عام 1973 المنشئ للمحكمة الدستورية والتي بفضلها أصبح للمواطنين حق الطعن المباشر أمام هذه المحكمة في أي قانون مخالف للدستور.

ليظل الدستور في ذكراه الخامسة والخمسين عقداً وثيقاً وصمام أمان في حماية الحريات والثوابت وتحقيق العدالة والمساواة.

المستشار/ عويد ساري الثويمر
مدير معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف

المستشار الدكتور / فهد بوصليب
نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

منذ أن تولينا مهام مسئوليتنا، واستكمالاً لمسيرة العطاء ممن سبقونا بهذا الموقع وضعنا نصب أعيننا هدفاً وهو عدم الإنغلاق على أنفسنا ومواكبة التطورات العالمية في مجالات التدريب والتأهيل وكان لزاماً علينا ضرورة الإنفتاح على العالم الخارجي لتبادل الخبرات والتجارب الدولية المعاصرة في مجال التدريب ومن هذا المنطلق بدأنا بإتخاذ خطوات جادة حقيقية حيث قام المعهد بتنظيم ندوة عن «قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (63 / 2015)» .

كما تم عقد اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ودار النقاش باعتبار معهد الكويت مركزاً إقليمياً ودولياً لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجال القانون الدولي الإنساني.

كما إختتم المعهد ورشة العمل التي نظمها بالتعاون مع هيئة أسواق المال والتي تناولت سلوكيات السوق وممارسات التداول المجرمة إضافة إلى الحديث عن إبرام صفقات وإدخال أوامر على ورقة مالية أو أكثر وأهداف سلوكيات السوق الخاطئة والمجرمة والاندماج والاستحواذ – ورصد العملية والأحكام المنظمة للملكيات – وإدارة الإفصاح لرصد الملكية المباشرة وغير المباشرة.

وفي هذا السياق تم عقد مذكرة تفاهم مع إدارة الفتوى والتشريع وتم توقيع ثاني مذكرة تفاهم وتعاون محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والفتوى والتشريع لتوطيد علاقة التعاون ما بين الهيئات والمؤسسات الوطنية .

واستكمالاً لمسيرة التعاون الدولي بين المعهد الكويتي والمعاهد القضائية المتخصصة بالدول العربية الشقيقة تم اطلاع الوفد القطري على تجربة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في مجال تدريب الخبراء المهندسين والمحاسبين وتم عقد لقاء بينهم وبين السيد المستشار مدير المعهد بحضور وكيل الوزارة المساعد لشئون الخبراء والتحكيم وذلك في يوم 14 نوفمبر 2017 كما قاموا بزيارة ميدانية وجولة تفقدية بأروقة المعهد وتم تبادل الدروع التذكارية فيما بينهم.

واستمراراً لأنشطة المعهد على الصعيد الدولي قام وفد من دولة تشاد بزيادة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية استمرت لثلاثة أيام للاطلاع على الجانب القضائي بالدولة والتعرف على مختلف جوانبه وطبيعة عمله للاستفادة من تجربة الكويت القضائية

وتبـادل التجـارب والخبـرات القضائيـة المشـتركة وتعزيـز علاقـات التعـاون القضائي بين المعهدين.

كما اسـتقبل المعهـد وفداً من وزارة العـدل الأمريكية وتناول اللقاء آليات وسـبل التعاون المشترك بين الجانبين .

وقد أعرب الجانب الأمريكي عن اهتمامه بمد جسور التعاون المشترك مع المعهد و التنسيق لإقامة أنشطة وفعاليات مشتركة بالجوانب القانونية والقضائية بين الجانبين .

وضمن فعاليات الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي شارك معهد الكويت للدراسات القضائيـة والقانونيـة في مؤتمر آليات كشـف وقمع الوقاية من الفسـاد خلال الفترة من 20 إلى 24 نوفمبر 2017م بوفد يتكون من المستشـار/ عويد سـاري الثويمر – مدير معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية. والمستشـار الدكتور/ فهد بوصليب – نائب المدير للاتصالات والعلاقات والبحوث.

ونظم هذا المؤتمر المدرسة الوطنية للقضاء بدولة فرنسا وأجريت فعالياته في باريس بمقر المدرسة وقد هدف المؤتمر إلى تدريب المختصين على الوقاية وقمع هذه الظاهرة.

وعلـى هامش الأنشـطة والفعاليـات قام معهد الكويت للدراسـات القضائيـة والقانونية بتنظيم ورشـة عمـل بعنوان (الأحـكام المتعلقة بحقـوق الملكية الفكرية) وقـد حاضر فيها الدكتـور/ حسـام عبدالغني الصغير أسـتاذ ورئيس قسـم القانـون التجاري ومديـر المعهد الإقليمي للملكية الفكرية بكلية الحقوق جامعة حلوان والسـيد/ سـامر الطراونه المستشار القانوني لشعبة حقوق الملكية الفكرية .

حيث تم مناقشـة إحترام حقوق الملكيـة الفكرية من خلال اتفاقية (التربس) والقرارات التي يحق للسلطات القضائية إتخاذها أمام التعدي على حقوق الملكية الفكرية .

وعلـى هامـش فعاليات وأنشـطة المعهد قـام وفد رفيع المسـتوى من اللجنـة الوطنية للقانـون الدولي الإنسـاني بدولة قطر الشـقيقة بزيارة إلى المعهد تم خـلال الزيارة تعزيز سبل التعاون المشترك وتبادل النقاش حول توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين.

وقد كانت تلك نبذة مختصرة عن أهم أنشطة وفعاليات المعهد طوال هذا الشهر .

توقيع ثاني مذكـرة تفاهم وتعاون محلية بيـن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والفتوى والتشريع

من منطلق رؤية مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائيـة والقانونيـة ورئيس مجلـس الإدارة د.فالح العزب وزير العدل ووزير الدولة لشـئون مجلس الأمة واهتمامهـم بتطويـر الكوادر البشـرية، وقـع المعهد يـوم الأربعـاء الموافـق 8 نوفمبـر 2017 مذكـرة تفاهم مشـتركة مع الفتوى والتشـريع لتوطيد علاقة التعاون ما بين الهيئات والمؤسسـات الوطنية ومثّـل معـهـد الكويـت للدراسـات القضائيـة والقانونيـة المستشـار/ عويد الثويمر مدير المعهد ووكيل محكمة الاستئناف والمستشار/ صلاح المسعد رئيس الفتوى والتشريع.

ونصـت مذكـرة التفاهـم علـى عدة مـواد منهـا؛ أن يتولى معهد الكويت للدراسـات القضائية والقانونية إعـداد وتدريب الأعضـاء الفنيين من موظفي الفتوى والتشـريع والمشـاركة فـي المؤتمـرات والنـدوات وحلقـات النقـاش التـي يعقدهـا الطرفيـن، ويتـم الاتفـاق بين الطرفين على إعداد البرامج التدريبية بناء علـى طلب الفتوى والتشـريع أو باقتراح من المعهد، وتتم المشـاركة فـي البرامج التدريبية طبقـاً للقواعد والإجـراءات التـي يتفـق عليهـا الطرفيـن قبـل البدء بتلـك الـدورات والبرامج بوقتٍ كافٍ يتـم خلاله تبادل البيانات والمعلومات بشـأنها، وكذلك تبادل النشرات والدوريـات والكتـب والدراسـات ومجموعـة الأحـكام والقوانين التي يصدرها الطرفين.

هذا وقد صرح مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار / عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه المذكرات يثمر بصورة كبيرة وفعالة في إيجاد كوادر بشـرية قادرة على التعامل مع مختلف القضايا وبمـا يحقق أحد المحـاور الهامة برؤيـة الكويت 2035 فـي الاهتمـام بالكوادر البشـرية وقدم المستشـار / عويـد الثويمر درعاً تذكارياً للسـيد المستشـار / صلاح المسعد رئيس الفتوى والتشريع.

وفد من جمهورية تشاد يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

زار دولة الكويت وفداً قضائياً من جمهورية تشاد ويمثله المستشار/ محمد طه عبدالكريم، والقاضي/ الطيب حسن برقو، والأستاذ/ صالح محمد عمر، والقاضي/ أحمد داود شاري و ذلك يوم الثلاثاء الموافق 14 نوفمبر 2017 وذلك للاطلاع على الجانب القضائي بالدولة والتعرف على مختلف جوانبه وطبيعة عمله، والاستفادة من تجربة الكويت القضائية والقانونية واستمرت الزيارة لمدة ثلاثة أيام وكان في استقبال الوفد أثناء زيارته للمعهد المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف، ورحب الثويمر بالوفد وأشار إلى أن مثل هذه الزيارات تعزز العلاقات الدولية لدولة الكويت وتبادل الخبرات، وقام المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث باصطحاب الوفد لزيارة أروقة المعهد وزيارة المكتبة إضافة إلى اصطحابهم إلى قصر العدل والالتقاء برئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة الدستورية ورئيس محكمة التمييز المستشار/ يوسف المطاوعة كما تم لقاء رئيس محكمة الاستئناف الأستاذ المستشار/ محمد بن ناجي والنائب العام المستشار/ ضرار العسعوسي ورئيس المحكمة الكلية المستشار/ د.عادل بورسلي.

وقدم مدير المعهد للوفد القضائي الزائر من جمهورية تشاد سجل التشريفات لتدوين كلمة لهم حيث عبر الوفد الزائر عن شكره وامتنانه ومدى الاستفادة من الزيارة وأثناء ذلك تقدمت السيدة/ عنان المطوع مراقب العلاقات العامة والاتصالات بشرح للوفد عن استخدام رمز QRcode و أشارت إلى التوسع في استخدامه وذلك لتطوير عمل المعهد والإرتقاء به على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتم تبادل الدروع التذكارية للوفد الزائر وفي اليوم الأخير عقدت مفاوضات بين الطرفين بشأن التعاون القضائي والقانوني.

اجتماع تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واللجنة الدولية للصليب الأحمر

عقد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية اجتماعاً تنسيقياً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك بحضور مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف المستشار / عويد الثويمر وكلاً من نائب مدير المعهد للعلاقات والاتصالات والبحوث المستشار الدكتور / فهد بوصليب والمستشار / محمود الخلف نائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والأستاذة / عنان المطوع مراقب العلاقات العامة والاتصالات وممثلاً عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر المستشار القانوني / معز الهذلي ومسئولة الإعلام باللجنة الأستاذة / ميادة الحلاق ودار الاجتماع باعتبار معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مركزاً إقليمياً ودولياً لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجال القانون الدولي الإنساني، حيث يرتكز دور المعهد في تنظيم مؤتمر إقليمي واحد كل سنتين بمشاركين من جيمع أنحاء العالم العربي ، إضافة إلى مؤتمر وطني كل عام وتم التنسيق على أن يعقد بالعام الجديد إضافة إلى تطوير مكتبة المعهد لتكون مركزاً لتوثيق أحكام القانون الدولي الإنساني والإتفاقيات الدولية المتصلة بها وكافة الأبحاث والمؤلفات الفقهية والتوصيات الصادرة في هذا الشأن وتزويدها بكافة مستلزماتها،ويأتي ذلك من منطلق مذكرة التفاهم المبرمة بين المعهد واللجنة الدولية للصليب الأحمر الموقعة بأكتوبر 2004، وتمت الإشارة إلى دور المعهد في استحداث مواد جديدة للباحثين القانونيين لتأهيلهم كوكلاء للنائب العام وقد طبقت بالفعل في الدفعة السادسة عشر الحالية وهما مادة القانون الدولي الإنساني ومادة حقوق الإنسان واقترح المستشار الثويمر إصدار دليل ومرجع لتلك المواد لكي يتم تدريسها للدفعات القادمة كما أشار إلى عقد ورشة عمل للسادة المستشارين والقضاة به مبادئ القانون الدولي الإنساني والتوعية القانونية به وتسليط الضوء على القرارات والمعاهدات الدولية وتوضيح القرارات الملتزمة بها الدولة والخروج بتوصيات حولها .

ندوة مكافحة جرائم تقنية المعلومات بالقانون (رقم 63 /2015)

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – بإشراف قطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث - مساء يوم الأربعاء الموافق 15 نوفمبر2017 ندوة بعنوان – (مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالقانون رقم 63 لسنة 2015) .

وقد أدار الندوة المستشار الدكتور / فهد عبدالله بوصليب – نائب مدير معهد الكويت للعلاقات العامة والاتصالات والبحوث . وحضر الندوة لفيف من الخبراء والمختصين في مجال جرائم تقنية المعلومات وقد حاضر في الندوة : الدكتور / بدر أحمد جاسر خالد الجاسر الراجحي – عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت والسيد / محمد خالد الغملاس – مدير نيابة شؤون الإعلام والمعلومات والنشر، والمقدم / حمد فيصل عبدالوهاب خورشيد – مساعد مدير إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، وفي مستهل الحديث أعرب الدكتور المستشار / فهد عبدالله بوصليب إلى أن إختيار موضوع الندوة جاء لأهميته البالغة نظراً لأن الكثير يجهل العقوبات التي تترتب على مخالفة هذا القانون تطبيقاً لمبدأ « عدم الإعتذار بالجهل بالقانون»، ثم طرح سيادته الموضوعات والتساؤلات التي يتم معالجتها بالندوة، وتحدث الدكتور / بدر الجاسر عن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر سنة 2015، واستعرض الجرائم ووصفها بإعتبارها جرائم سلوكية. وأوضح بعض الأمثلة للجرائم كالدخول إلى الموقع الإلكتروني والتزوير والاحتيال والاختراق غير المشروع والتهديد والإبتزاز وحالات تشديد العقوبة كما في حالات كون البيانات سرية أو حكومية أو حسابات مصرفية. وأوضح أن القانون قد أتى لتكملة النقص الموجود بالسابق ثم تحدث على أن المشرع قد تدرج في نطاق العقوبة حسب جسامة الفعل وبأن العقوبات رادعة.

كما أشار إلى أنه ومن واقع الإحصائيات لوحظ انخفاض معدل هذه الجرائم وكذلك الجرائم المنظمة كما أشار إلى أن القانون لم يخلو من التحفيز فأجاز للقاضي الإعفاء من العقوبة وأحقية المحكمة في المصادرة والإغلاق وأعطى اختصاص للوزير المختص ولوزير الداخلية في تفعيل القانون وإصدار القرارات.

وبأن النيابة المختصة هي نيابة الإعلام، وتحدث الأستاذ / محمد خالد الغملاس مدير نيابة شئون الإعلام وأوضح سيادته أن تاريخ العمل بهذا القانون في 12 أكتوبر 2015 ومنذ هذا التاريخ أصبح من اختصاص نيابة الإعلام، مشيراً إلى إحصائيات نيابة شئون الاعلام منذ إنشاءها عام (2011). كانت قبل تطبيق القانون الجديد تتراوح من (400 إلى 500) قضية متنوعة. وبعد تطبيق قانون تقنية المعلومات في 12 أكتوبر 2015 بإحصائية عام 2016. بلغ عدد القضايا الواردة للنيابة (3143) قضية منها (2965) قضية تقنية معلومات وبقية القضايا متنوعة بين المطبوعات والمرئي والمسموع . وأن 85 % من تلك القضايا خاصة بالمساس بكرامة الأشخاص والسب والقذف والدخول غير المشروع .

ومنذ عام 2017 بلغ عدد القضايا (2500) قضية .

وأوضح أن العقوبات بشأن جرائم مواقع التواصل الاجتماعي غير رادعة ولا تتجاوز الغرامة.

كما نوه سيادته إلى أنه صار لزاماً على جميع جهات الدولة تثقيف الناس وتوعيتهم بجرائم تقنية المعلومات، وتحدث المقدم / حمد فيصل عبدالوهاب خورشيد – مساعد مدير إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية.

الذي أوضح أن الجهة المختصة بتطبيق هذا القانون هي الإدارة العامة للمباحث الجنائية، وبأن القانون جاء لتجريم أشياء لم تكن موجودة من قبل كما أشار إلى الصعوبات التي تواجههم في مجال عملهم وعلى

رأسها «التوصل إلى الدليل الرقمي أو الإلكتروني» ووجود أشياء مجرمة بالكويت وغير مجرمة بالخارج من الصعب طلبها لسرية بيانات العميل وبأن أكثر القضايا المتداولة هي المساس بكرامة الأشخاص المعضلة التي تواجههم هي كثرة الجرائم وعدم إلمام الناس وجهلهم بما يعرضهم للمساءلة القانونية ثم توجه المستشار الدكتور / فهد بوصليب بسؤال الأستاذ / محمد خالد الغملاس عن كيفية تبادل المعلومات بين الدول بشان تلك الجرائم .

أجاب الغملاس بأن الإنتربول يتم تبادل المعلومات من خلاله وأن هناك قضايا بالدول الأعضاء تم ضبطها وإحالتها لجهات الاختصاص لكن هناك صعوبة في أن بعض الدول لا تزودنا بالمعلومات وبأن هناك نقص تشريعي وينبغي الاستعانة بالفنيين في المسائل التي يجهلها القانونيين وهو ما نتمناه من السلطة التشريعية، كما نحتاج لتشريع واضح معنى بإثبات الجريمة الإلكترونية وتوعية المواطنين والأفراد بشأن تلك الجرائم.

أهم التوصيات بالندوة

- ضرورة تثقيف وتوعية المواطنين والأفراد بجرائم تقنية المعلومات ونشر الوعي الكافي بها .
- ضرورة التصدي بإصدار تشريع يوضح كيفية إثبات هذه الجرائم.
- ضرورة إصدار تشريع يلزم الجهات والمؤسسات بوضع برامج للحماية من الدخول غير المشروع لحماية أنظمتها من الإختراق.
- دعوة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة تحري الدقة بشأن المعلومات الأمنية أو الاقتصادية أو كرامة الأشخاص والاطلاع على القانون.
- تأهيل كوادر قضائية متخصصة وإيجاد قضاء متخصص مدرب للنظر في الجرائم المعلوماتية للجرائم المتعلقة بالإنترنت .

تقارير الباحثين القانونيين حول ندوة مكافحة جرائم تقنية المعلومات ومناقشه القانون رقم 2015/63

أ. بدر ابراهيم الخشتي

أ. فهد محمد العجمي

أ. فهد فيصل الغريب

انطلاقا من رؤية معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بتكوين وتأهيل الباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام وحرصا من المعهد على حضورهم تلك الندوات والاستفادة منها و كان على رأسها (ندوة قانون حماية البيئة في ظل المستجدات) قام الباحثون الجدد بإعداد تقارير عن (ندوة مكافحة جرائم تقنية المعلومات ومناقشة القانون رقم 2015/63) شاملة لما تم طرحه فيها وقد قدم جميع الباحثين القانونيين تقاريرهم عن الندوات وبعد إجراء التحكيم لتلك التقارير فقد اختار المعهد أفضل ثلاثة تقارير وهم حسب الأحرف الأبجدية:

تقرير الباحث القانوني/ بدر ابراهيم الخشتي

تقرير الباحث القانوني/ فهد محمد العجمي

تقرير الباحث القانوني/ فهد فيصل الغريب

- يشمل QR Code المرفق مع الصور ملف التقارير المقدمة من الباحثين.

زيارة الوفد القطري لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

زار معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الثلاثاء الموافق 27 نوفمبر 2017 وفدا قطريا عن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وكان في استقبالهم المستشار / عويد ساري الثويمر مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف والمستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب المدير للاتصالات والعلاقات والبحوث والمستشار/ محمود الخلف نائب المدير للتأهيل المستمر والتخصصي وممثلا عن اللجنة كلا من الدكتور / طلال عبدالله العمادي - أستاذ قانون النفط والغاز ممثل جامعة قطر وعضو اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بدولة قطر والسيد / عبداللطيف علي العبدالله - مدير إدارة العلاقات الصحية الدولية ممثل وزارة الصحة العامة وعضو اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بدولة قطر والسيد / محمد اسكندر القاضي - مدير إدارة الشؤون القانونية ممثل وزارة التعليم والتعليم العالي وعضو اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني بدولة قطر والسيد / خالد محمد الخميس العبيدلي مدير مكتب وكيل وزارة العدل مقرر اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بدولة قطر ورحب الثويمر بمثل هذه الزيارات التي تعزز التعاون المشترك وتناول النقاش حول توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الجهتين وتم تبادل الدورع بين الطرفين والإصدارات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني

زيارة الوفد الأمريكي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف المستشار / عويد ساري الثويمر وبحضور كلاً من المستشار الدكتور/ فهد بوصليب – نائب المدير للاتصالات و العلاقات والبحوث، والمستشار / عبدالله القصيمي – نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي، وفداً من الولايات المتحدة الأمريكية يمثله كلاً من :

السيد/ بول فاكي – المدير الإقليمي لمكتب الدعم – تدريب وتطوير المدعين العامين بالخارج وزارة العدل الأمريكية والسيدة / ليلا زليوا – خبيرة قانونية – وزارة العدل الأمريكية – مكتب الدعم، تدريب وتطوير المدعين العامين بالخارج، والسيد/ عابد حمود – مساعد محامي الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد/ جيل ويستمورلاند روز – مكتب الأداء العام بنورت كارولينا – الولايات المتحدة الأمريكية وتناول اللقاء آليات وسبل التعاون وتم تقديم عرضاً لأهداف المعهد ونشاطاته في قطاعات التدريب التأسيسي والمستمر، وكذلك قطاع الدراسات والبحوث والمكتبة والاتصالات والعلاقات الدولية، كما تم اصطحاب الوفد في جولة بأروقة المعهد للإطلاع على آراء الدارسين في المحاضرات، وقد أبدى الجانب الأمريكي اهتمامه بمد جسور التعاون مع المعهد، حيث سيكون هناك اتصال دائم عن طريق وجود قاضية بالسفارة الأمريكية والتي ستعمل على التنسيق لإقامة أنشطة وفعاليات مشتركة، تهتم بالجانبين القانوني والقضائي.

فعاليات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في مؤتمر آليات الكشف والقمع والوقاية من الفساد

ضمن فعاليات الشبكة الأوربية و العربية للتدريب القضائي شارك معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في مؤتمر آليات الكشف والقمع والوقاية من الفساد، خلال الفترة من 20 إلى 24 نوفمبر2017 بمشاركة وفد يتكون من المستشار/ عويد ساري الثويمر – مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمستشار الدكتور / فهد بوصليب – نائب المدير للاتصالات والعلاقات والبحوث وقد نظم هذه الفعالية المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا وأجريت فعالياته في باريس بمقر المدرسة هذا وقد هدف المؤتمر إلى تدريب المختصين على الوقاية وقمع هذه الظاهرة، حيث ساهم بالمؤتمر مختصين وخبراء من المصلحة المركزية للوقاية من الفساد بفرنسا ومجموعة من علماء الاجتماع وقضاة المالية والنواب العاملين والمحققين المتخصصين والمسؤلين عن الامتثال في الشركات العالمية الكبرى وذلك مع تجاربهم حول تقديم كل وسائل المتابعة والرصد حول أعمال شركاتهم من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لمكافحة الفساد والتشجيع على الشفافية ومضاعفة المسؤلية.

بسـم اللـه الرحمـن الرحيـم

يرتبط قطاع التأهيل المسـتمر والتخصصـي ارتباط وثيقاً بتحديد المتطلبـات التدريبيـة اللازمة للفئات المرشـحة للالتحـاق ببرامج التأهيـل وتحديـد الفئات المقـرر لهـا، فهو يقـوم بتقديم خطط سـنوية يتـم مناقشـتها واعتمادهـا للعـام القضائـي، إضافـة إلـى إعـداد وتطوير المـواد التدريبية الخاصة بالتأهيل المسـتمر والتخصصي.

وينقسم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي إلى قسمين الأول منهما هو قسـم التخطيـط وتقييم برامج التأهيـل والذي يتمثل في وضع الخطط التدريبية للقطاع وتطوير المجالات فيها إضافة إلى متابعة الندوات والدورات التي من شأنها تعزيز القدرات.

وثانيهمـا هو قسـم تنفيذ برامج التأهيل المسـتمر والتخصصي والـذي يتمثل بالجانب العملي التنفيذي لمـا يحال إليه من برامج وخطط تدريبية والتنسـيق مع كافة الأقسام الأخرى فيما يخصه. هـذه نبـذة مختصرة عن قطـاع التأهيـل المسـتمر والتخصصي لتوضيح مهامه وأهم اختصاصاته.

والله ولي التوفيق.

المستشار/ محمود إبراهيم الخلف
نائب مدير المعهد
للتأهيل المستمر والتخصصي

البرنامج التدريبي عن إدارة المحكمة للدعوى الجزائية

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية برنامجاً تدريبياً حول إدارة المحكمة للدعوى الجزائية وذلك في الفترة المسائية من 29 - 31 أكتوبر 2017 ، وقد حاضر فيها المستشار الدكتور / أحمد عبدالله الملا ، وبلغ عدد المشاركين فيها 17 من السادة القضاة ووكلاء المحكمة الكلية.

وقد تناول البرنامج التدريبي عدة محاور منها؛ تعديل صحيفة الإتهام، ووصف التهمة ، والأخطاء المادية، و جرائم الجلسات، والعناصر الجوهرية الواجب توافرها في الحكم الصادر من القاضي، وأسباب الأحكام الجزائية سواء بالإدانة أو البراءة والرد على دفوع المحامين و عدم إغفالها في الأحكام .

البرنامج التدريبي للتأهيل والتدريب الفني لموظفي الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية البرنامج التدريبي لموظفي الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وذلك بالفترة الصباحية من 5 - 7 نوفمبر 2017، برنامجاً مخصصاً لتدريب وتأهيل الموظفين للتعامل مع البلاغات التي ترد للهيئة من ناحية التحقيق و التصرف فيها وتمثيل جهة عملهم أمام النيابة العامة في حالة انتهاء القرار وإحالة البلاغ للنيابة العامة ، وقد حاضر فيها المستشار / سعد أنور زغلول من محكمة التمييز ، بمشاركة تسعة موظفين من الهيئة، ومن أهم المحاور التي تم مناقشتها هي تطويع الصلاحيات الواردة لكل من قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد ولائحته التنفيذية، بالإضافة للقوانين المعمول بها ولما جرى عليه العمل بجهات التحقيق كالنيابة العامة من أسلوب في التحقيق والتصرف بالقضايا التي ترد لأعضاء النيابة العامة، وذلك بما يتناسب مع نصوص تلك القوانين ولا يتعارض مع غيرها من نصوص سواء كانت دستورية أو قانونية.

دورة التحقيق في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية دورة لوكلاء النائب العام واستمرت الدورة لمدة ثلاث أيام من 6 - 8 نوفمبر 2017 وذلك بالفترة الصباحية وحاضر فيها وكيل النيابة الأستاذ / أحمد السدرة وكان عدد المشاركين 20 مشاركاً , وتناولت الدورة شرحاً لجرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في القانون رقم 31 لسنة 1970 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء وكيفية التحقيق فيها وبيان للجرائم التي قد ترتبط بالقوانين الأخرى, إضافة إلى أبرز الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بجرائم أمن الدولة ومكافحة الإرهاب وتمويله.

دورة الحقوق المالية للموظف العام وقواعد وإجراءات تقييم أداءه السنوي

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية دورة بعنوان الحقوق المالية للموظف العام وقواعد إجراءات تقييم أداء السنوي ,وقد حاضر فيها المستشار الدكتور / محمد التميمي وكان عدد المشاركين 14 من الجهات الحكومية من تاريخ 7 - 9 نوفمبر 2017.

وتناولت المادة العلمية حقوق الموظف المالية وتشمل الراتب والعلاوات بأنواعها والبدلات والمكافئات، الإجازات بأنواعها والتطبيقات القضائية حولها .

وكذلك تناولت شرح قواعد وإجراءات تقييم الأداء السنوي طبقاً للمرسوم رقم 235 لسنة 2005 وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 36 لسنة 2006 وتوضيح مراحل وضع تقييم الأداء السنوي والرقابة القضائية على ذلك التقييم .

ورشة عمل حول معالجة الأخطاء في محاضر التحريات والأذونات لمنتسبي وزارة الداخلية

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية ورشة عمل حول معالجة الأخطاء في محاضر التحريات و الأذونات لمنتسبي وزارة الداخلية، وذلك في الفترة الصباحية من 5 - 9 نوفمبر 2017، وقد حاضر فيها كلا من المستشار عبدالرحمن مشاري الدارمي و المحامي العام محمد راشد الدعيج والمستشار متعب فالح العارضي، وقد بلغ عدد المشاركين فيها 72 مشاركا، ومن أهم المحاور التي تم مناقشتها في تلك الورشة مفهوم الضبط، حيث ينقسم إلى نوعين الضبط الإداري والضبط القضائي، وتم توضيح أعمال الضبطية القضائية التي يندرج منها عدة خطوات وهي تلقي البلاغات والشكاوي، وإجراء التحريات اللازمة عن الجرائم، والقبض على المتهمين، والاستيقاف، والتفتيش، وتحرير المحاضر، وتناولت الورشة ذكر آثار الأخطاء في إجراءات الضبط، والتطبيقات العملية للأحكام الصادرة في القبض والتفتيش .

قواعد التصرف في التحقيق وضوابط تحرير وصياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية دورة تدريبية بعنوان قواعد التصرف في التحقيق وضوابط تحرير وصياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها في الفترة من 13 - 15 نوفمبر 2017، وحاضر فيها رئيس النيابة الأستاذ / محمد عشري سعد وكان عدد المشاركين فيها 18 مشارك. ومن أبرز ما جاء في هذه الدورة الاختلاف بين المسئوليتين التقصيرية والعقدية هذا وتناول في المبحث الأول. وأهم ما جاء بالمحاضرات تسليط الضوء على أهم اختصاصات النيابة العامة وجوانب عملها التطبيقية والعملية والتحقيق الإبتدائي وضوابطة والتعرف فيه وقرارات الحفظ وصياغة المذكرات والقيود والأوصاف، وقائمة الإتهام وكيفة إعدادهم بمعرفة النيابة العامة.

العيوب في الهياكل الخرسانية والعيوب الإنشائية والتصميمية والفحوصات الخاصة بها وقراءة تقاريرها

نظم قطاع التأهيل المستمر والتخصصي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية دورة بعنوان (العيوب في الهياكل الخراسانية والعيوب الإنشائية والتصميمية والفحوصات الخاصة بها وقراءة تقاريرها) حيث كانت دورة مكثّفة عن أنواع العيوب في الهياكل الخرسانية المسلحة, وانعقدت الدورة بتاريخ 19 - 23 نوفمبر 2017 بالفترة الصباحية, وحاضر فيها الدكتور/ خلدون نقيب رحال, وشارك فيها (28) مشاركا من (الخبراء مهندسين), ويأتي انعقاد مثل تلك الدورات رغبة في النهوض بالكوادر البشرية لتكون مؤهلة

للتعامل مع كافة القضايا وتحقيقا للإرتقاء بالعنصر البشري وفقا لرؤية الكويت 2035.

معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية نظم دورة بعنوان الضوابط القانونية لإعداد محاضر الضبط لموظفي الهيئة العامة للبيئة حاضر فيها وكيل النيابة الأستاذ / أحمد أيوب السدرة و كان عدد المشاركين فيها 70 مشارك .

ومن أبرز ما جاء في هذه الدورة :

أن الإعتداء على البيئة بمحيطها الحيوي الفيزيائي الذي يشمل الإنسان والحيوان و النبات و كل ما يحيط بها من هواء وماء و تربة وانشاءات ، أو الإضرار بمواد الطبيعة أحد المخاطر التي تواجه البشرية في الآونة الأخيرة نظراً للتطور العمراني والعلمي والتكنولوجي وما نجم عنه من سوء تدبير وإدارة من الأفراد لكثير من المجالات وتكشف لدولة الكويت أهمية مواكبة الجهود المبذولة لحماية البيئة وصيانة مختلف الموارد الطبيعية فقد أصدر المشرع القانون رقم 42 لسنة 2014 في شأن قانون حماية البيئة المعدل بالقانون رقم 99 لسنة 2015 واضعاً الأحكام والنظم التي تكفل ذلك وأولى مسؤولية تنفيذها إلى جهة إدارية محددة هي الهيئة العامة للبيئة وكفل لها الاختصاص باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الإدارية الوقائية اللازمة لحماية البيئة ومنع الأفعال و الأنشطة الملوثة لها فضلا عن سن العقوبات الجزائية لكل من يأتي سلوكا من شأنه الإضرار بها وتأتي هذه الدورة التدريبية عن مفهوم الضبطية القضائية وصفة مأمور الضابط القضائي وواجباته و اختصاصاته وسلطاته والإجراءات التي يتعين عليه اتخاذها في سبيل ضبط الجرائم بالموافقة لأحكام القانون.

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية نظم ورشة عمل بعنوان الملكية الفكرية بالتعاون مع إدارة المنظمات الدولية بوزارة التجارة والصناعة والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية.

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورشة عمل بعنوان الأحكام المتعلقة للملكية الفكرية بالتعاون مع إدارة المنظمات الدولية بوزارة التجارة والصناعة والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية واستقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار / عويد ساري الثويمر ونائب مدير المعهد للتأهيل المستمر والتخصصي والمستشار / محمود الخلف وأستهل الحديث مدير المعهد الثويمر أن حقوق الملكية الفكرية أصبحت تمثل شاغلاً مهماً لدى الناس وتفرض نفسها عليهم في جميع أمورهم الحياتية، إضافة إلى اهتمام الكويت بموضوعات الملكية الفكرية الذي توج لأول مرة في عام 1999 بإصدار أول قانون كويتي مستقل يعي حماية حقوق المؤلفين ،وأكدت المهندسة إيمان البدر – رئيسة مركز حقوق الملكية الفكرية بدول مجلس التعاون الخليجي، أن حقوق الملكية الفكرية تعزز من قوة الدولة واقتصادها بالحفاظ على حقوق الناس.

وأضاف المستشار سامر الطراونه ممثل المنظمة العالمية الملكية الفكرية في جنيف أن الملكية الفكرية إدارة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية وأنها حماية للمستهلك من الغش والغبن، واستمرت ورشة العمل لمدة ثلاثة أيام وذلك من تاريخ 27 - 29 نوفمبر 2018 وفي نهاية الورشة تم تقديم شهادات حضور للمشاركين وتبادل الدروع من الطرفين حيث يأتي تنظيم مثل تلك الورش سعياً لتحقيق رؤية الكويت 2035 في الارتقاء بالكوادر البشرية وتأهيلها.

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي
نوفمبر 2017

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة	عدد المشاركين	المحاضرين
الأسبوع الأول:-					
اختصاصات ومهام أمين سر الجلسة	إدارة كتاب المحكمة الكلية	٥ - ٢٠١٧/١١/٧	ص	١٠	الأستاذ/ عادل عبد العزيز القاضي
البرنامج التدريبي للتأهيل والتدريب الفني	الهيئة العامة لمكافحة الفساد (خاصة)	٥ - ٢٠١٧/١١/٧	ص	٩	المستشار/ سعد أنور زغلول
المباني الذكية	الخبراء المهندسين	٥ - ٢٠١٧/١١/٧	ص	٢٥	الأستاذ/ يوسف المطيري
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	الخبراء المحاسبين	٥ - ٢٠١٧/١١/٩	ص	٣٩	الأستاذ/ محمد فرج الأستاذ/ فهد المنديل الأستاذ/ سعود الشلاحي الدكتور/ عامر الرطام الأستاذ/ صباح الجلاوي
أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنفطي	الخبراء المحاسبين	٥ - ٢٠١٧/١١/٩	ص	٤٦	الأستاذ/ سعود الشلاحي الدكتور/ عامر الرطام الأستاذ/ سعود الدبوس الأستاذ/ عبد الله العجمي الأستاذ/ نواف الفضلي
معالجة الأخطاء في محاضر التحريات والأذونات (ورش عمل)	وزارة الداخلية (خاصة)	٥ - ٢٠١٧/١١/٩	ص	٨٠	المستشار/ محمد راشد الدعيج المستشار/ عبد الرحمن مشاري الدارمي المستشار متعب فالح العارضي
التحقيق في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي (1)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٦	ص	١٧	وكيل النيابة/ أحمد أيوب السدرة
التحقيق في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي (2)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٧	ص	١٨	وكيل النيابة/ أحمد أيوب السدرة
التحقيق في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي (3)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٨	ص	١٩	وكيل النيابة/ أحمد أيوب السدرة
الحقوق المالية للموظف العام وقواعد وإجراءات تقييم اداءه السنوي	جهات حكومية (عامة)	٧ - ٢٠١٧/١١/٩	ص	١٣	المستشار/ د. محمد صالح التميمي
الأسبوع الثاني:-					
التعويض بين المسئولية التقصيرية والعقدية	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	١٢ - ٢٠١٧/١١/١٤	م	٣٠	المستشار/ سعد أنور زغلول
قواعد التصرف في التحقيق وضوابط صياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (1)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/١٣	ص	١٨	رئيس النيابة/ محمد العشري سعد
قواعد التصرف في التحقيق وضوابط صياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (2)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/١٤	ص	١٨	رئيس النيابة/ محمد العشري سعد
قواعد التصرف في التحقيق وضوابط صياغة المذكرات والقيود والأوصاف وقوائم أدلة الإثبات ومآخذ التفتيش القضائي بشأنها (3)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/١٥	ص	١٩	رئيس النيابة/ محمد العشري سعد

الدورات التدريبية لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي
نوفمبر 2017

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة	عدد المشاركين	المحاضرين
الأسبوع الثالث:-					
العيوب في الهياكل الخراسانية والعيوب الإنشائية والتصميمية والفحوصات الخاصة بها وقراءة تقاريرها	خبراء مهندسين	١٩ - ٢٠١٧/١١/٢٣	ص	٢٧	الدكتور/ خلدون رحال
أبرز قضايا الشركات المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	١٩ - ٢٠١٧/١١/٢٣	ص	٤٦	الدكتور/ سعود عوض الأستاذ/ عبدالله العجمي الدكتور/ عامر الرطام الأستاذ/ سالم الرميح الأستاذ/ صباح الجلاوي
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (1)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٢٠	ص	٢٣	وكيل النيابة/ حمود مشاري الشامي
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (2)	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٢١	ص	٢٤	وكيل النيابة/ حمود مشاري الشامي
البرنامج التدريبي لتأهيل المعينين الجدد من القانونيين بديوان المحاسبة (1)	ديوان المحاسبة (خاصة)	١٩ - ٢٠١٧/١١/٢٩	ص	٢٥	المستشار/ محمد أبو المجد المستشار/ سعد زغلول المستشار/ أحمد عياد المستشار.د/ كامل محمد كامل المستشار/ محمد نوارج
البرنامج التدريبي لتأهيل المعينين الجدد من القانونيين بديوان المحاسبة (2)	ديوان المحاسبة (خاصة)	١٩ - ٢٠١٧/١١/٢٩	ص	٢٦	المستشار/ أحمد عياد المستشار/ محمد أبو المجد المستشار/ محمد نوارج المستشار/ سعد زغلول المستشار.د/ كامل محمد كامل
الضوابط القانونية لإعداد محاضر ضبط المخالفات البيئية	الهيئة العامة للبيئة (خاصة)	١٩ - ٢٠١٧/١١/٢٢	ص	٧٠	وكيل النيابة/ أحمد أيوب السدرة وكيل النيابة/ فهد أحمد الرشيد
الأسبوع الرابع:-					
الطعن بالتمييز في قانون محكمة الأسرة	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	٢٦، ٢٨ / ١١ / ٢٠١٧	م	٢٦	المستشار الدكتور/ صالح ناصر الركف
قواعد وإجراءات ملاحقة المحكومين عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)	إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية	٢٦، ٢٨ / ١١ / ٢٠١٧	ص	١١	الأستاذ/ فتحي سيد حسانين
تسبيب الأحكام الجزائية	النيابة العامة	٢٠١٧/١١/٢٦	ص	٢٢	المستشار/ محمد راشد علي الدعيج
ورشة عمل حول (الأحكام المتعلقة بالملكية الفكرية)	المحكمة الكلية النيابة العامة الفتوى والتشريع	٢٧ - ٢٠١٧/١١/٢٩	ص	٢٠	مركز الملكية الفكرية التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربي
أبرز قضايا الأفراد المتداولة أمام الخبرة	خبراء محاسبين	٢٦ - ٢٠١٧/١١/٢٩	ص	٤٤	الأستاذ/ محمد عبد الله محمد الزعبي الأستاذ/ فهد أحمد منديل الفيحان الدكتور/ سعود عوض مطر الدكتور/ عامر محمد الرطام الأستاذ/ صباح مبارك الجلاوي
أبرز القضايا العمالية للقطاع الأهلي والنفطي	خبراء محاسبين	٢٦ - ٢٠١٧/١١/٢٩	ص	٤٠	الدكتور/ عامر محمد الرطام الأستاذ/ سعود عبد الله فايز الدبوس الأستاذ/ نواف حايف الفضلي الأستاذ/ عبدالله محمد العجمي الدكتور/ سعود عوض مطر

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن نشاطات وفعاليات القطاع قائلا:

في إطار أنشطة وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي حرص القطاع على الاستمرار مسيرته التدريبية من خلال استكمال عقد العديد من الدورات التأسيسية للباحثين القانونيين والشرعيين والمرشحين للوظائف المرتبطة بأعمال القضاء .

فيما يتعلق بالدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة السادسة عشر) فقد إلتحق الباحثون القانونيين ببرنامج التدريب النظري (المحاضرات النظرية) إبتداء من 24 سبتمبر 2017 ويستمر حتى 1 فبراير 2018 وهو الجزء الثاني من البرنامج التأسيسي والذي يستمر لمدة سنة .

ويشتمل البرنامج على دراسة مواد قانونية متنوعة يقوم بتقديمها نخبة من السادة أعضاء السلطة القضائية بالإضافة إلى مواد الإدارة العامة للأدلة الجنائية واللغة العربية .

كما يقوم قطاع التدريب التأسيسي بتنظيم الدورة التأسيسية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية المتخصصة في الجهات الحكومية، وتعد الدورة الحالية هي الدورة التاسعة والتي انطلقت بتاريخ 1 أكتوبر 2017 ومستمرة حتى 11 يناير 2018 وتعقد المحاضرات النظرية لهم يومياً في المواد التالية:

(القانون المدني – قانون المرافعات – القانون الجنائي – القانون الإداري – أصول القانون) .

ورغبة من معالي وزير العدل بتنظيم عمل الوظائف المرتبطة بأعمال السلطة القضائية وتأهيل الموظفين فقد نظم القطاع دورة تدريبية لهم بدأت بتاريخ 24 سبتمبر 2017 للفئات الوظيفية التالية:

(باحث قانوني مبتدئي – إدارة التسجيل العقاري أمين سر تحقيق – منفذ أحكام جزائية – باحث قانوني – إدارة التوثيق وأفرعها – ضابط دعاوي مأمور تنفيذ أحكام – أمين سر جلسة – مندوب إعلان أحكام) لمدة (3) أسابيع

وبرنامج (4) أسابيع لفئة (الموثقين الشرعيين).

وفي نهاية البرنامج النظري يتم عقد إختبارات للمواد التي تم دراستها ويتم إلحاقهم ببرنامج تدريب عملي لمدة (6) أسابيع .

وفي ضوء فعاليات القطاع فإن القطاع بصدد تنظيم الدورة التدريبية التأسيسية الثانية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء والتي بدأت بتاريخ 12 نوفمبر 2017 تشتمل فعاليات الدورة على برنامج للمحاضرات النظرية لمدة (3) أسابيع لفئه أمين سر تحقيق بإدارة الأقلام الجزائية – ولجنة دعاوى النسب، وبعد الانتهاء من الاختبارات سيلتحق المتدربون ببرنامج للتدريب العملي في إدارتهم لمدة (6) أسابيع. تلك كانت نبذة مختصرة عن أهم أنجازات وانشطة وفعاليات القطاع خلال شهر نوفمبر 2017.

والله ولي التوفيق

لقاءات قطاع التدريب التأسيسي

تم عمل حوار مع عدد من الباحثين القانونيين بالدفعة السادسة عشر من الباحثين الجدد المرشحين للعمل وكلاء للنائب العام وطرح بعض من التساؤلات عليهم وعرض أرائهم بمناسبة العام الدراسي الجديد .

أ. بدر عبدالجليل المسري

وبالحديث مع الباحث / بدر عبدالجليل المسري خريج كلية الحقوق جامعة الكويت بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف لعام 2017/2016 وباستطلاع رأيه وتقييمه للوسائل التعليمية وقاعات ومنظومة التدريب أبدى رضاه عن القاعات التعليمية والتدريبية وأعرب عن سعادته في كونها توفر بيئة مناسبة لنوع التعليم والتدريب وإحتوائها على أحدث وأفضل التقنيات التعليمية ورضاه عن المحتوى العلمي الذي يتم تدريسه منوهاً على أنه تم اختياره بدقة بما يفيد الباحث كما أعرب عن تمتع القائمون بالتدريب والخبرة القانونية النظرية والعملية وتنوع المحتوى العلمي وأعرب عن تمنياته بزيادة ساعات المحاضرات وعددها واستمرارية المحاضرات والتدريب طوال فترة الوظيفة، وعن طموحاته المستقبلية أشار إلى طموحه بأن يقوم بتقديم محاضرات في هذا الصرح العلمي.

أ. يوسف عادل الأحمد

تم إعداد حوار مع الباحث / يوسف عادل الأحمد خريج كلية الحقوق بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف دفعة 2016/2015 وباستطلاع رأيه بشأن المنظومة التدريبية بكافة عناصرها وحجم استفادته وتقييمه للدورات أفاد بتمتع قاعات التدريب بالمساحة الكافية والمتسعة وتجهيزها بوسائل التقنية الحديثة وكل ما يحتاجه المتدرب كما أعرب عن استفادته من الخبرات العلمية للمحاضرين وتكريس الجانب النظري في الواقع العملي واستجابة المحاضر لأي استفسار أو ملاحظة، وأن عدد الساعات التدريبية مناسبة لحجم المادة العلمية معرباً عن امتنانه وشكره للقائمين على إدارة المعهد وعلى ما يبذلوه من جهد في توفير كافة السبل، وعن طموحاته المستقبلية أعرب عن رغبته بخدمة الوطن وتأدية الواجب الوطني بكل أمانة وإخلاص .

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع الإدارة العامة للأدلة الجنائية نظم زيارة ميدانية للباحثين القانونيين الدفعة (السادسة عشر)

قام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وذلك استكمالا لمحاضرات التدريب النظري المقامة بالمعهد للدورة الخاصة للباحثين المؤهلين لشغل منصب وكيل نيابة ولصقل مهاراتهم ,بالزيارة التي تمت متمثلة بنائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار / عبدالله القصيمي وعضو المكتب الفني المستشار/خالد بشير, والمتدربين لشغل منصب وكيل نيابة الدفعة (السادسة عشر) للإدارة العامة للأدلة الجنائية والتي تم الإعداد لها سابقا وذلك للوقوف على عمل الإدارة من الناحية العملية وتم استقبالهم من قبل رئيس قسم البحث والتطويرالدكتور/ جاسم التميم, ومساعد مدير الإدارة العامة للأدلة الجنائة العميد / حماد مناحي العنزي ,وفي بداية الزيارة قام مدير إدارة مسرح الجريمة العقيد / عيد راشد العويهان, بشرح مهام إدارة مسرح الجريمة والأقسام التي تتكون منها وما طبيعة كل قسم وما يسهم به من عمل في قاعة التدريب وتطرق إلى أهمية تواجد فريق الأدلة الجنائية في موقع الجريمة وما يسفر عنه من الإعتناء والبحث والتحري عن كل ما يخص مسرح الجريمة من أدلة تفيد في الوصول إلى الجاني ,وأمثلة عن وقائع تمت في مسارح جريمة سابقة وكيفية ما تم العثور عليه من أدلة ساعدت بنجاح في سير عمل القضايا, وتطرق إلى مدى ارتباط عملهم مع وكيل النيابة وما هو موكل إليهم من أعمال يتم طلبها من وكيل النيابة للإسهام في حل القضايا بالاستدلال على أدلة في مسرح الجريمة, ثم تم الانتقال إلى الإدارات التالية للشرح العملي وهي (إدارة مسرح الجريمة - إدارة المختبرات الجنائية - إدارة الطب الشرعي - إدارة الاستعراف) وفي نهاية الزيارة تقدم نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار/ عبدالله القصيمي, بالشكر للقائمين على هذا الصرح على ما يبذلون من تفاني وإخلاص لعملهم ،وفي نهاية الزيارة تفضل السيد مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي اللواء شهاب الشمري بإلقاء كلمة أشاد فيها بأوجه التعاون المستمر والبناء بين النيابة العامة والمحاكم وبين الإدارة العامة للأدلة الجنائية ووسائل تطوير العلاقات بين الجهتين للوصول إلى العدالة.

الكويت تحتفل بمرور خمسة وخمسون عاماً على ذكرى الدستور الكويتي

صدر دستور دولة الكويت في الحادي عشر من نوفمبر عام 1962، ويصادف عامنا الحالي 2017 ذكرى مرور خمسة وخمسون عاما على إصدار هذه الوثيقة الدستورية

والذكرى الخمسة والخمسون لإقرار الدستور الذي صادق عليه سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه تعتبر وثيقة أساسية تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحدد نظام الدولة وعلاقة السلطات بعضها ببعض وهو الدستور الأول في الجزيرة العربية كلها. ويعد دستور 1962 من أفضل الدساتير في المنطقة العربية بشهادة القانونيين والاختصاصيين لأن النيات كانت في تلك الفترة صادقة، خمسة وخمسون عاما كفيلة ببيان مدى تناسب هذا الدستور للحياة في دولة الكويت في جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فكان للفقهاء دوراً بارزاً في تبيان هذه الجوانب وكان للقضاء الدستوري والعادي دوراً رائداً في المحافظة على ما جاء فيه من مكتسبات فهو الضمانة الحقيقية لاستقرار نظام الكويت، والدعامة الرئيسية لأمن الوطن ومرجعيته للحكم والشعب لإدارة شؤون المواطنين، وفي ظل مبادئه تمارس الحرية والديموقراطية لتصبح طريق بناء وعلم وانجاز، وهو يدعم مقومات الدولة ويزيدها قوة ويجمع صفوفها ويوحدها، فيه جمع بين نظامين الرئاسي والبرلماني، فجاء بمثابة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج تنسجم مع قياسات المجتمع الكويتي، وتتفق مع مناخه السياسي والاجتماعي، وتلبي احتياجات نموه وتطوره.

ويتفق الدستور وينسجم مع تقاليدنا وأعرافنا وعاداتنا وبينت مواد الدستور الكويتي الإتجاه التداخلي للدولة في إشباع الحاجات العامة التي أصبحت متنوعة مثل حماية الفرد والأسرة، والحاجة للتعليم، والحاجة للصحة، والرفاهية، فكان الهدف الأساسي من الدستور هو بناء الكويت الجديدة على أسس حديثة تتماشى مع التطور الحضاري الجاري في العالم، وهو وثيقة شاملة لم تقتصر على جانب واحد دون غيره، أي ليست رؤية سياسية فقط بل رؤية شاملة لبناء مجتمع مدني حديث بأسسه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو العقد الذي يتضمن ثوابت الأمة، والضابط لمسيرتها والذي تعهد الجميع باحترامه والالتزام بنصوصه. فشدد الدستور الكويتي على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، وأن التعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، وأكد على مسؤولية الدولة في صيانة دعامات المجتمع وضمان الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص الوظيفية، ويأتي الاحتفال لما قدمه الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح – رحمه الله بوضع الدستور الذي صار صمام الأمان للدولة، ضابطا للعلاقة بين السلطات

الثلاث «التشريعية، التنفيذية، القضائية» على نحو يكفل عمل كل السلطات منفردة ومجتمعة في نطاق الدولة وقوانينها، وزيادة على ماتقدم فإن دستور دولة الكويت الصادر في 11 نوفمبر1962م والمعمول به اعتباراً من29يناير1963م، وقد أتسم بخصائص شكلية وموضوعية ومن الخصائص الشكلية أنه دستور مدون في وثيقة مكتوبة، وضع بطريقة التعاقد فيما بين الحاكم(الأمير) والمحكوم(الشعب) يرضي الطرفين، يتسم بالجمود بحيث لايُعدل بنفس إجراءات تعديل القانون العادي بل وفق إجراءات أشد وأقسى مما يجعل للدستور سمواً، ويتصف بالديمومة بمعنى عدم ارتباطه بفترة زمنية لانتهاء العمل به، ولايمنع ذلك من تعديله، ويتسم أخيراً بأنه مختصر يجعل المبادئ الأساسية فيه وترك التفاصيل للمُشرع العادي، ومن الخصائص الموضوعية للدستور الكويتي أن شكل الدولة فيه يتخذ شكل البسيطة الموحدة لا المركبة فالسلطات العامة واحدة والدستور واحد، ويتميز نوع الحكم في الكويت في أن الحكم وراثي محصور في ذرية الشيخ المغفور له مبارك الصباح، وأنها تأخذ بالنظام الديموقراطي النيابي حيث أن الشعب مصدر السلطة والشعب يمارس سلطاته عن طريق نوابه، مع تطبيقه وأخذه بالنظام البرلماني القائم على الفصل المرن بين السلطات والتعاون فيما بينها وأخيراً حكومة مختلطة تأخذ بالطرق الديمقراطية والأوتوقراطية (تميز الديموقراطية عن طريق الوراثة والتعيين) في اختيار عناصر الحكومة، كما أن الدستور الكويتي ذو نزعة إسلامية وعربية وذلك طبيعياً لأنه يعيش ضمن الوطن الإسلامي العربي فيتأثر فيه بالنفحة الإسلامية والروح العربية.

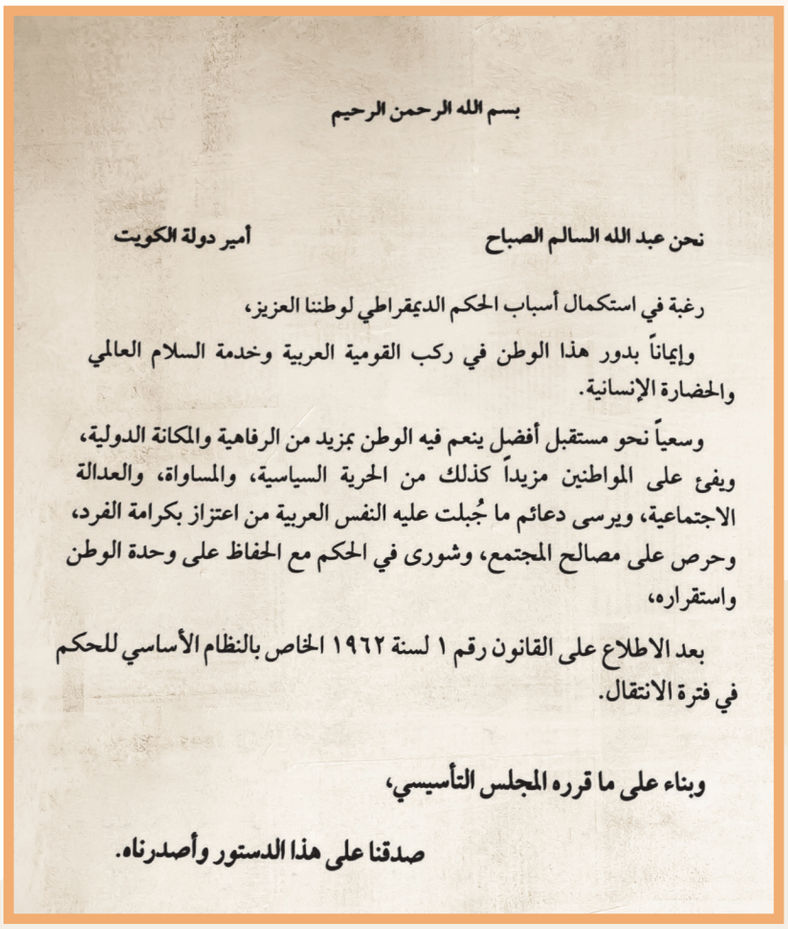

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز،

وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية.

وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسى دعائم ما جُبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على مصالح المجتمع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال.

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي،

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه.

وتأثر النظام الاجتماعي بالدستور الكويتي بالديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في حماية المواطنين من الأخطار الاجتماعية والتسلط الاقتصادي وتقرير المنظمات الإجتماعية. كما اعتنق الدستور الكويتي المذهب الرأسمالي المعتدل الذي هو وسطية بين النظام الرأسمالي الحر والاشتراكي.

المستشار
سالـم عوض محمد الخضير

وكيل محكمة التمييز (سابقاً) 1953 - 2017

لقد حفل تاريخ القضاء الكويتي بالعديد من الأعلام الذين سطروا بأسماءهم حروفاً من نور وفي لمسة وفاء وعرفان إلى أحد رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله المستشار / سالم عوض محمد الخضير – وكيل محكمة التمييز الأسبق – طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه – نسلط الضوء على لمحات من وميض سيرته العطرة والتي ستظل ذكراه راسخة في الأذهان وعلى جانب من حياته العملية والشخصية علها تكون قدوة للأجيال القادمة :

ولد المغفور له بإذن الله تعالي في الكويت بتاريخ 4 / 10 / 1953 .

ينتمي نسبه العريق إلى الهواجر فهو سالم بن عوض آل خضير آل وضاح الهاجري من أهل الفحيحيل ويعود نسبها إلى آل وضاح من آل فاطمة من آل جدى من سالم من آل عميرة من آل على من آل محمد من الهواجر ووالده المرحوم / عوض بن محمد آل خضير من مواليد (1901) وجده / سيف بن بلعان بن قديه وهو فارس وشاعر معروف وكان والده نوخذه مشهوراً وشاعراً وله ديوان مطبوع .

وللفقيد الراحل (6) من الأبناء, عرف عنه دماثة الخلق، النزاهة، العدل، الكرم، وحب مساعدة الآخرين.

على المستويين العلمي والعملي :

اتسم بالانضباط والالتزام فحياته العملية حافلة بالعطاء والانجازات وتقلد العديد من المناصب القضائية الرفيعة، فقد تخرج من كلية الحقوق جامعة الكويت عام 1980، بدء حياته المهنية طالباً في الثانوية المسائية وعام 1975 أنهى دراسته ، وفي عام 1980 تم تعيينه وكيل نيابة (ج) ثم وكيل نيابة (ب) عام 1982، ثم وكيل نيابة (أ) ثم قاضياً من الدرجة الثانية عام 1984 ثم قاضياً من الدرجة الأولى عام 1987 ثم وكيلاً للمحكمة الكلية عام 1991 ووكيلاً بمحكمة أمن الدولة، ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف عام 1994، ثم وكيلاً لمحكمة الاستئناف عام 2005، وقد تولى العديد من المناصب القضائية الأخرى. فقد عين مديراً عاماً لتنفيذ الأحكام المدنية لمدة (10) سنوات، ورئيساً للجنة الثلاثية للتعويض عن إصابات العمل في القطاع الحكومي .

وعضواً للجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف، ورئيساً للدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف، ورئيساً لدائرة التمييز عام 2013، وعضواً لمجلس تأديب القضاء بقصر العدل ، وعضواً للجنة التشريعات والقوانين، وشارك في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية والمحلية وممثلاً لمعالي وزير العدل في العديد من المحافل الدولية، وقد عمل الراحل طوال مسيرته القضائية الحافلة على إحقاق الحق وتحقيق العدالة وصونها والابتعاد عن كل ما من شأنه المساس بها .

فقد سطر الراحل خلال مسيرته القضائية المشرفة أروع الأحكام القضائية التي رسّخت الوحدة الوطنية فقد ترك إرثاً من الأحكام لعل أبرزها الحكم على تنظيم داعش المتهم فيها عدد من الأشخاص بتفجير مسجد الإمام الصادق والذي هدد الراحل ونشر صورته ووضعه على قائمة المطلوبين وذلك بعدما أصدر حكمه بإعدام وحبس المتهمين.

ومن أحب هواياته كتابة الشعر والذي ورثه عن أبيه وتناول قصائد الشعر الغزلي، والاجتماعي، المدح والنصائح وجميع أغراض الشعر ومتعارف عند العديد

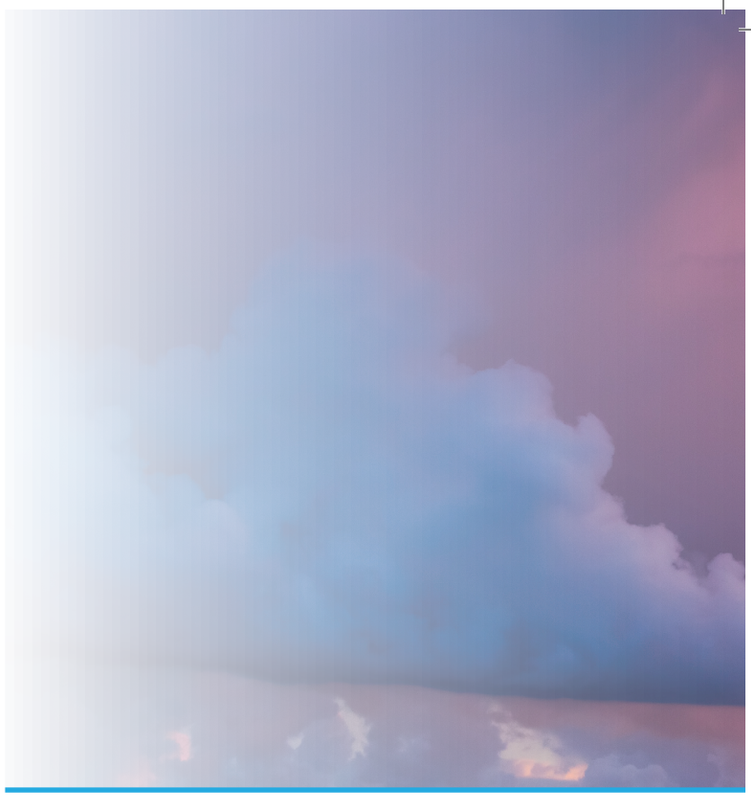

من الشعراء (باسم الشرح) بمعنى إنشراح الصدر .

وقد عُرف عن الفقيد كتابته للشعر الوطني ومن بعض أبياته قصيدة عن تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم :

نحمد الله عزنا في وطنا
عقب ما ولى خبيث النوايا
والتحالف جات منا ومنا
لين جيشه ما بقاله بقايا
والخليج وفعلهم ما تهنا
زودو جنده سهوم المنايا
يالمعادي يوم قلنا ... فعلنا
فعلنا ما هو بكثر الحكايا
شيخنا جابر هو فينا ومنا
مالنا وأرواحنا له فدايا

توفي المغفور له في التاسع عشر من يناير عام 2017 إثر تعرضه لأزمة صحية طارئة وهو على رأس عمله، رحم الله المستشار / سالم الخضير رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وألهم ذويه الصبر والسلوان .

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

المستشار / محمد أبو صليب

نائب رئيس المحكمة الكلية

وكيل محكمة التمييز

المرحوم المستشار
سالم محمد عوض الخضير
القاضي والإنسان

قال الله تعالى : { مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا } .. (الأحزاب 23)

المستشار / سالم محمد عوض الخضير - عرفته قبل ما يقارب من أربعين سنة، فقد تشرفت بالعمل معه بالنيابة العامة والمحكمة العرفية ومحكمة أمن الدولة ومحكمة الاستئناف حتى انتهى به المقام رحمه الله إلى "وكيل محكمة التمييز" ورئيس الدائرة الجزائية بها.

وأشهد الله أنه كان نعم الصديق ونعم العضيد، فكان متميزاً في أحكامه حريصاً على عمله ويحب الخير للناس ويسعى في ذلك وطوال هذه السنين لم ينقطع بره بزملاءه وأبناءه، فما عرفنا عنه إلا حسن الخلق وطيب المعشر وإخلاصه لرسالة القضاء وإجلاله واحترامه لزملاءه وأبناءه من أعضاء السلطة القضائية، كما كان يسعى في الخير لا يدخر جهداً في رسم البسمة على شفاة كل من يستنجد به من أصحاب الحاجات أو المظالم فرزقه الله وجهاً بشوشاً لا تفارقه الابتسامة كان وظل كذلك حتى آخر ساعات حياته فقط طاف على معظم الزملاء في قصر العدل قبل وفاته بيومين واصلاً إياهم وكأنه، يأبى إلا أن يودع الجميع بابتسامته المعهودة.

رحم الله أخي وزميلي الغالي المغفور له بإذن الله المستشار «سالم محمد عوض الخضير وكيل محكمة التمييز» السابق وأسكنه فسيح جناته وجزاه الله خير الجزاء عما قدم لوطنه وللقضاء الكويتي.

مبادئ قضائية

من الأصول المقررة قانونًا أن الأصل هو عدم مساءلة القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه وذلك ما لم يقرر المشرع مساءلته على سبيل الاستثناء إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها بأن يجيز الرجوع على القاضي بالتضمينات في هذه الحالات بدعوى المخاصمة، والحكمة من ذلك هي توفير الطمأنينة للقاضي في عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن ممن يحاول النيل من كرامته وهيبته وحتى لا تُتخذ مقاضاته وسيلة للتشهير به، لذا حرص المشرع على كفالة استقلال القضاة وإحاطتهم بالضمانات التي تصون كرامتهم وتكفل لهم مباشرة أعمال وظائفهم دون الخشية من المساءلة عنها.

من أجل ذلك لم يضمّن قانون المرافعات أو أي قانون آخر نصاً يجيز مخاصمة القاضي بدعوى المخاصمة بغية إرساء مبدأ عدم جواز مساءلة القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء تأدية أعمال وظيفته.

لما كان ذلك، وكان ما نسبه الطاعن للمطعون ضده الأول من تصرفات هي مما يتعلق بتأديته لعمله القضائي مما لا يجوز مساءلته عنها لأنه يستعمل في ذلك حقاً خوله له القانون وترك له سلطة تقديره، ومن ثم فإن الدعوى بمقاضاته بشأن تلك التصرفات - وأياً كان وجه الرأي في مدى صحتها - تكون غير مقبولة.

(الطعن بالتمييز رقم: 194/2002 – مدني – جلسة: 1/12/2003)
(مجلة القضاء والقانون - المكتب الفني - السنة الحادية والثلاثون 2006 - الجزء الثالث - ص 458)

الموظف المثالـــي
لشهر نوفمبر 2017

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،
أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان

للموظف/ محمد الزموري

لما بـذل من مجهود وعـمل متفاني
سائلين المولى عز وجل أن يديم عليكم
الصحة والعافية ونتمنى لكم المزيد
من النجاح والتفوق.

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com